الجامعة	**الانبار**
الكلية	**التربية للبنات**
القسم	**تاريخ**
المرحلة	**الرابعة**
اسم المادة باللغة العربية	**تاريخ الامريكيتين**
اسم المادة باللغة الانكليزية	**History of the Americas**
اسم التدريسي	**م. د سجى سعدي عبود**
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**مبدأ مونرو واثره على السياسة الخارجية الامريكية**
عنوان المحاضرة باللغة الإنكليزية	The Monroe Doctrine and its impact on American foreign policy
رقم المحاضرة	**المحاضرة السابعة**
المصادر او المراجع	هاشم صالح التكريتي، مقدمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث من الاكتشاف الى الاستقلال، ط1، دار الجواهري، بغداد، 2013.

رئاسة جيمس ماديسون

حين تسلم الرئيس ماديسون صلاحياته كانت العلاقات مع إنجلترا تتدهور بصورة مستمرة، وبدا أن الحرب التي حاول الرؤساء الثلاثة السابقون تجنبها قد باتت أمرا لابد من حدوثه، فالإنجليز كانوا مستمرين في التعرض للسفن الأمريكية في عرض البحر، ومحاولاتهم عرقلة التجارة الأمريكية مع فرنسا كانت لا تنتهي . وقد ذكر الرئيس في تقرير قدمه إلى الكونجرس 6057حادثة تعرض فيها الإنجليز لبحارة أمريكيين وأجبروهم على العمل على سفنهم.

يضاف إلى ذلك أن سكان المناطق الغربية كانوا يريدون محاربة الإنجليز بسبب الغارات المستمرة التي كان الهنود يشنونها على قراهم ومزارعهم. وكانوا يعتقدون أن الهنود إنما كانوا يفعلون ذلك بتحريض من العملاء الإنجليز . ثم إن العناصر الشابة في الجنوب كانت تريد أيضا الحرب ضد إنجلترا لاستغلال تلك الفرصة واحتلال

فلوريدا الأسبانية باعتبار أن أسبانيا آنذاك كانت حليفة إنجلترا ولعبت العلاقات الفرنسية الأمريكية دورا رئيسيا في الحرب الإنجليزية الأمريكية ١٨١٢

رئاسة جفرسون

ولما انتهت مدة رئاسة أدامز الأولى عبر الأمريكيون عن نقمتهم على الحزب الفيدرالي بانتخاب توماس جفرسون كبير مفكري الجمهورية عام ١٨٠١م. وقد استهل الرئيس الجديد عهده بنقل العاصمة الفيدرالية إلى قرية صغيرة أسماها واشنطن مما أثار عاصفة من النقد ضده في ولايات الشمال. وقد أظهر منذ تسلمه الرئاسة انسجاما تاما مع الأفكار والآراء التي طالما بشر بها، فعمل على إنشاء حكومة تصون النظام بين المواطنين ولكنها تتركهم فيما عدا ذلك أحرار لينظموا شئونهم الخاصة في نواحي العمل والإصلاحا. وانطلاقا من هذا المبدأ اختصر مصاريف الحكومة، والغي ضريبة الوسكى التي وضعت زمن واشنطن، والتي أثارت نقمة المزارعين والمنتجين آنذاك وأطلق المسجونين بموجب قانون الفتنة وشجع التوسع نحو الغرب.

شراء لويزيانا

بموجب معاهدة باريس سنة 1763م حصلت اسبانيا على مساحات في أمريكا تقدر بما يزيد عن مليون ميل مربع، وهي كل الأراضي الممتدة من الضفة الغربية لنهر المسيسبي في جبال روكى، بما في ذلك ميناء نيو أورليانز الضرورى الشحن الحاصلات الزراعية الأمريكية. وفي سنة ١٨٠٠، أرغم نابليون ملك أسبانيا على أن يعيد لفرنسا كل هذه الأراضي المعروفة باسم مستعمرة لويزيانا. وقد أثار هذا التصرف الرعب في أمريكا، إذ اعتبر هناك كدليل على رغبة نابليون في إقامة إمبراطورية فرنسية غربي الولايات المتحدة. وفي هذا تهديد مباشر لسلامة أمريكا وتجارتها، ولهذا فقد قرر جفرسون أن يتصرف بسرعة وحزم وحتى لو اضطره الأمر الدخول الحرب إلى جانب الإنجليز ضد فرنسا.

إلا أن رغبة نابليون في هزيمة إنجلترا بأي ثمن واستعدادته الضخمة بعد صلح اميان ، لغزو الجزر البريطانية جعلوه في حاجة كبيرة للمال، ولذا فإن مبعوثي الرئيس جفرسون الذين وفدوا على باريس سنة ١٨٠٣م لم يجدوا صعوبة في الاتفاق معه على شراء المستعمرة لقاء خمسة عشر مليونا من الدولارات.

وقد أدهش الرئيس جفرسون الأمريكيين بتصرفه هذا، الذي تجاور فيه الفدراليين في نظرتهم إلى مرونة النصوص الدستورية، فالرئيس جفرسون الذي كان منذ وضع الدستور يطالب باحترام حرفية نصوصه، وبالدفاع عن صلاحيات الولايات وسيادتها إذ به أمام ضرورات أمن الولايات المتحدة وسلامتها فقط ليس فقط يقبل شراء أرض جديدة وضمها للدولة، وليس في الدستور ما ينص على مثل هذا الحق، وإنما بتجاوزه للدستور وعقد الاتفاق مع فرنسا، ودون أخذ إذن الكونجرس، وقد برر موقفه أن الدستور يعطى للرئيس حق عقد المعاهدات، وهو إنما عقد معاهدة مع فرنسا، وهكذا كما هو ظاهر تفسير مرن جدا للدستور، وقد اعترف هو بذلك، وإنما لقي عمله تأييدا كبيرا من الأمريكيين؛ لأنه أكسب البلاد مساحات من الأراضي الخصبة ذات إمكانيات هائلة. ولم تمض سنوات حتى شعر الأمريكيون بعظيم فائدة هذ العملية حينما أمتلأت مجاري الأنهار الغربية بالسفن حاملة المهاجرين الجدد إلى الغرب، وناقلة إلى المرافئ والمدن الشرقية الفراء والحبوب واللحوم المحفوظة.

أمريكا والحصار القاري

في مدة رئاسة جفرسون الثانية التي بدأت سنة ١٨٠٥م واجهت الولايات المتحدة مشكلة كبيرة في علاقاتها الخارجية للصراع القائم في اوربا بين فرنسا من جهة، وإنجلترا وحلفائها من جهة ثانية . فنتيجة لهذه الحرب فرضت كل من الدولتين الحصار على شواطئ الأخرى. ولم يعد بإمكان السفن الأمريكية حمل بضائع إلى فرنسا، والدول التابعة لها، كما أن فرنسا أمرت بمصادرة كل سفينة تقبل تفتيش الأسطول البريطاني لها، أو تدخل الشواطئ الإنجليزية. ونتيجة لذلك شلت نجارة أمريكا مع المنطقة الواسعة التي كانت تسيطر عليها فرنسا في أوربا . كما أن إنجلترا

بسبب حاجتها الماسة للتجارة استمرت في عملية خطف البحارة على السفن الأمريكية، مع ما في ذلك من انتهاك للسيادة الأمريكية وإذلال للأمريكيين .

وأمام تصلب موقف كل من إنجلترا وفرنسا في موقفيهما تجاه أمريكا ونتيجة الرغبة الرئيس جفرسون في المحافظة على حياد الولايات المتحدة طلب من الكونجرس الأمريكي أن يسن تشريعا يحظر التجارة الخارجية، واعتقد أنه بذلك سوف يجبر بريطانيا على تغيير سلوكها بسبب حرمانها من البضائع الأمريكية التي تحتاج إليها

إلا أن هذا القانون كان بمثابة الكارثة على التجارة الأمريكية، وعلى صناعة النقل البحرى، فانتشر السخط على الرئيس في المرافئ التجارية ، كما انخفضت أسعار المنتجات الزراعية في الجنوب والغرب بسبب انخفاض الصادرات الأمريكية إلى خمس معدلها العادي، وأمام تذمر الأمريكيين تراجع الرئيس عن قانون الحظر وسن تشريعا آخر يعطى الرئيس الحق بإعادة العلاقات التجارية مع أي من الدولتين الأوربيتين، التي تتعهد باحترام حرية الملاحة الأمريكية وسلامتها. ولما أعلن نابوليون رسميا سنة ١٨١٠م احترامه للملاحة الأمريكية ، مع أنه تمسك عمليا بسياسة الحصار القرى اعتبرت الولايات المتحدة هذا الإعلان كافيا وأعادت العلاقات التجارية مع فرنسا والأراضي الواقعة تحت سلطتها في أوربا.

ولقد انتهت الفترة الرئاسية لجيفربون سنة ١٨٠٩م خلفه بعدها الرئيس جيمى ماديسون. ولما انتهت مدة رئاسته سنة ١٨٠٩م خلفه الرئيسةچيمى ماديسون

مبدأ مونرو (١٨٢٣م)

في أيام الاحتلال الفرنسي لكل من أسبانيا والبرتغال انقطعت العلاقات بين هذين البلدين وبين مستعمراتها في أمريكا الجنوبية، وأخذت هذه المستعمرات تمارس الحكم الذاتي بصورة تدريجية. وبعد زوال عهد نابليون وعودة الملك الأسبانى فرديناند إلى عرشه في مدريد عادت العلاقات بين مدريد والمستعمرات إلى الوضع السابق ولكن لفترة قصيرة. إذ لم تلبث هذه المستعمرات متأثرة بالثورتين الأمريكية والفرنسية أن جنحت نحو استقلال فعلى. ولم تلبث أن اشتعلت الثورات في هذه المستعمرات بقيادة

الزعيمين سيمون بوليفار وخوسى دى سان مارتن وفي سنة ١٨٢١ كانت الأرجنتين وشيلى قد حصلنا على استقلالهم وتبعتهما في سنة ١٨٢٢م بيرو، وكولومبيا، والمكسيك، وكذلك أعلنت البرازيل في نفس السنة استقلالها وانفصالها عن البرتغال، وقد بادرت هذه الدول إلى تشكيل حكومات ديمقراطية على النمط الأمريكى.

لما كانت الدول الكبرى، روسيا وبروسيا وفرنسا، قد وقعت في سنة ١٨١٠م التحالف المقدس الذي أخذ على عاتقه مهمة حماية الحكام الشرعيين في أوربا من الثورات والأنظمة الحرة، حتى ولو اضطره الأمر إلى التدخل عسكريا في شئون الدول الأخرى. وأمام عجز ملك أسبانيا عن وقف الحركة الثورية الاستقلالية في مستعمراته الأمريكية فقد لجا إلى التحالف المذكور طالبا منه المساعدة لاسترجاع مستعمراته، أما الإنجليز فكان لهم رأي آخر، كانت إنجلترا ترى ضرورة المحافظة على استقلالات هذه الدول الأمريكية، حيث وجدت أسواقا واسعة لمنتجاتها، ومراكز غنية بالمواد الأولية اللازمة لصناعاتها وإنطلاقا من هذه النظرة أخذت إنجلترا تعارض مساعي الحلف المقدس للتدخل في امريكا الجنوبية ، كما أن وزير خارجيتها كانينج حاول إقناع الولايات المتحدة أن تصدر الدولتان إعلانا تعبان فيه عن معارضتهما لأي تدخل خارجي في شئون الدول الأمريكية . وكانت الولايات المتحدة تنظر بكثير من الشك والريبة إلى أطماع بعض دول الحلف المقدس في العالم الجديد، وخاصة أن روسيا كانت تبدي اهتماما متزايدا بشئون آلاسكا التي كانت تابعة لها آنذاك. إلا أن وزير الخارجية الأمريكى آدامز لم يكن ميالا للتعاون مع الإنجليز خاصة وأنه كان يرى في مثل هذا الإعلان محاولة إنجليزية لإبعاد الولايات المتحدة عن شئون أمريكا اللاتينية، وعلى هذا فقد اقتنع الرئيس مونرو بأن تنصرف الولايات المتحدة لوحدها وانطلاقا من سياسة العزلة وعدم التدخل في الشئون الأوربية التي سار عليها أسلافه. وعلى هذا فقد عرض الرئيس في الرسالة السنوية التي وجهها للكونجرس في ٢ كانون الاول سنة ١٨٣٢م سياسته تجاه أوربا وأمريكا اللاتينية والتي أطلق عليها منذ ذلك الوقت (مبدا مونرو)، وأبرز نقاط هذا المبدأ:

١- إن قارتي أمريكا بما تتمتعان به وتحافظان عليه من حرية واستقلال أصبحنا غير خاضعتين لاستعمار أي دولة أوربية في المستقبل.

٢- أن النظام السياسي للدول المتحالفة يختلف تماما عن نظام أمريكا، ويجب أن تعتبر أي محاولة من جانب تلك الدول لفرض نظامها على أي جزء في هذا الجزء من الكرة الأرضية خطرا على سلامتنا وأمننا.

٣- لم نساهم بتاتا في الحروب التي نشبت بين الدول الأوربية الأمور خاصة بها، كما أنه ليس مما يتفق مع سياستنا أن نفعل ذلك.

وقد أصبح هذا المبدأ حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية طبلة . القرن التاسع عشر، بل وربما كان لا يزال حتى الآن في بعض الأوساط السياسية في الولايات المتحدة.

في منتصف القرن التاسع عشر امتدت البلاد في أنحاء القارة إلى الغابات والجبال والسهول، ووصل عد ولايات الاتحاد إلى واحد وثلاثون ولاية، تضم ثلاثة وعشرين مليون نسمة، ووصل النشاط والإنتاج والعمل إلى أوجة، ففي الشرق ازدهرت الصناعات، وفي وأواسط الغرب والجنوب كانت الزراعة عملا يدر الربح الوفير، وتدفق الذهب الذي ظهر بوفرة في كاليفورنيا فأغرق مختلف ميادين التجارة، وربط كل ذلك شبكة من خطوط سكك حديدية ممتدة وواسعة، وحققت تواصلا وترابطا بين جميع المناطق الآهلة بالسكان برباط وثيق.

غير أنه ومنذ البداية كانت ولايات نيوإنجلند وولايات ساحل المحيط الأطلنطي هي المراكز الرئيسية للصناعة والتجارة والمال. وكانت أهم المنتجات هناك هي المنسوجات والصناعات الخشبية والملابس والآلات والجلود والمصنوعات الصوفية، وفي الوقت نفسه بلغت الملاحة أقصى مراحل التقدم، وجابت البحار السبعة سفن يرفرف عليها العلم الأمريكى مصدرة ومستوردة بضائع من وإلى كل أنحاء العالم.

كما أنه وفي الجنوب كان القطن المصدر الرئيسي للثروة؛ وانتشرت زراعته، رغم انتشار زراعة الأرز على طول الساحل، إضافة إلى قصب السكر في لويزيانا، " والتبغ وغيره من الحاصلات في ولايات الحدود. كما انتشرت صناعات هنا وهناك ،

وبعد استغلال أراضي سهول الخليج السوداء الخصبة تضاعف إنتاج القطن خلال العقد الخامس من القرن التاسع عشر؛ وملئت العربات والسفن والقطارات بالقطن لأسواق الشمال والجنوب، وقد غطى إنتاجه مصانع النسيج في الشمال، كما قبل أكثر من نصف صادرات البلاد من المواد الخام.

تمتع بذلك الرخاء أيضا، مناطق الغرب الأوسط بمراعيها الشاسعة، وقوة اليد العاملة المتنامية فيها بسرعة، وكانت كل أوربا والولايات الأمريكية القديمة في حاجة إلى قمح هذه الأقاليم ومنتجات لحومها، وكان لحجم وسرعة استخدام الآلات أثره في مضاعفات متتالية للإنتاج؛ وكان لتحسين وسائل النقل أثرا كبيرا | أيضا في إحداث رخاء الغرب، فقد اخترقت جبال الأبلاش خمسة خطوط سكك حديدية بين سنوات ١٨٥٠م إلى ١٨٥٧م، ولم يكن للجنوب نصيب كبير في شبكة الخطوط الحديدية، ولم يتم إنشاء خط متصل يخترق الجبال ويربط حوض المسيسبي الأدني بساحل المحيط الأطلنطى الجنوبي إلا في أواخر العقد الخامس ومع ذلك كان الوضع بشكل عام يوضح أن الشماليون قد تميزوا عن الجنوبيون بتطورهم السريع، وبدخولهم الضخمة المرتفعة عن الجنوب، لكن سرعة | التقدم تلك كانت تحمل في طياتها أخطارا كامنة كانت تهدد استمرار التوافق والانسجام الإقليميا ولم يعد خافيا أن هناك انتمائين واحدا للشمال والأخر اللجنوب، دون أن يكون هناك انتماء واحد لقومية أمريكا الحديثة، وأخذت المصالح المتعارضة تزيد على مر السنين بين الشمال والجنوب، وكان أهل الجنوب يستنكرون الأرباح الضخمة التي يربحها رجال الأعمال من أهل الشمال من خلال عمليات البيع والشراء، والتعاريف والضرائب، وفسروا تأخرهم بتوسع الشماليون ومحاولة بسط نفوذهم ؛ غير أن الشماليين اعتبروا أن سبب تأخر الجنوبيون عنهم إنما سببه ذلك النظام الذي أقره الجنوب وهو نظام الرق؛ ولقد وضح تفاقم ذلك الخلاف حين مناقشة مشكلة الحماية الجمركية توزيع الأراضي، والرق.

اسباب الحرب الاهلية:

أولا – مشكلة الحماية

عندما طرحت قضية الحماية بعد الاستقلال كان الهدف من ذلك تعزيز الاستقلال السياسي عن طريق جعل البلاد قادرة على سد حاجتها بنفسها. ولذا فقد عملت الحماية الجمركية على حماية الصناعة الأمريكية بفرض رسوم مرتفعة على البضائع المستوردة من أوربا، وقد لقيت هذه الضرائب مقاومة عنيفة من الجنوب الزراعي ذلك أن سكان الجنوب كانوا ينتجون المواد الأولية الزراعية فيصدرونها للخارج ويشترون بثمنها مصنوعات أوربية اعتادوا استهلاكها منذ أمد بعيد، فارتفعت أثمانها بفرض الضرائب الجمركية عليها 1832 قانونا بفرض تعريفة جمركية جديدة عارضت كارولينا الجنوبية التي كانت تشعر منذ أمد طويل بأن الحماية تعود بالمكاسب على الصانعين في الشمال، بينما يتضرر من ارتفاع الأسعار مزارعي الجنوب. ولم يلبث مجلسها التشريعي أن أعلن الغاء القانون الذي أقره الكونجرس معتمدا على نظرية حق مجلس الولاية في اعتبار أي قانون يصدره الكونجرس باطلا دستوريا، ولا يكون نافذ المفعول في الولاية التي لا تقر ذلك القانون. وهذه النظرية طالما نادي بها وعمل من أجلها أنصار حقوق الولايات، وهم كثرة آنذاك، ولم تلبث الولايات أن هددت بالانفصال فيما إذا أقر الكونجرس استخدام القوة ضدها، إلا أن مجلس الولاية اضطر بعد ذلك للتراجع عن قراره من جهة لكون الولايات الجنوبية الأخرى لم تؤيد موقفه،

ومن جهة أخرى نظرا لإصرار الرئيس چاكسون على استعمال جميع الوسائل للمحافظة على وحدة البلاد. إلا أن هذا لم يغير شيئا من واقع نظرة الجنوبيون إلى قوانين الحماية الاقتصادية ومع الحماية بررت قضية أخرى هي قضية البنك المركزي، وقد كانت أيضا مثار خلاف بين الفريقين. فبينما كان الشماليون يريدون تنظيم المصارف الوطنية، وإيجاد بنك مركزى قوى، كان رجال لجنوب بعارضون قيام هذه المؤسسة ويرون فيها وسيلة تساعد الدولة بها أصحاب النفوذ ورجال المال على ريادة ثرائهم.

ثانيا – توزيع الأراضي : وكان الشماليون نظرا لرسوخ الديمقراطية بينهم، ولازدهار الطبقة الوسطى يريدون من الدولة أن توزع أراضيها الواسعة في الغرب مجانا على المزارعين الصغار، وعلى المهاجرين الجدد، بينما يرى قادة أهل الجنوب وجلهم من كبار المزارعين الا توزع الدولة أراضيها إلا مقابل أثمان مرتفعة، وذلك رغبة منهم في حصر ملكية الأرض بطبقة كبار المزارعين ولمنع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية

ولما كان أكثر سكان الشمال من العاملين في التجارة والصناعة والنقل، فقد كان يهمهم زيادة عدد المزارعين والمساحات المزروعة ليتمكنوا من الحصول على حاجاتهم بأسعار منخفضة .

ثالثا – الرق

إلا أن الخلاف بين الشمال والجنوب لم يلبث أن انتقل من الصعبد الاقتصادي إلى الصعيد الاجتماعي إلى مشكلة الرقيق. ولقد ورثت حكومة الولايات المتحدة مع ما ورثته عن السلطات الاستعمارية الإنجليزية مشكلة وجود عدد كبير من العبيد في أراضيها. وأثناء وضع الدستور الأمريكى طرقت هذه القضية من الناحية القانونية، إلا أن واضعي الدستور وجدوا أنفسهم مكرهين على الإبقاء على هذا النظام باعتباره شكلا من أشكال الملكية الفردية التي يصونها الدستور، إلا أن الولايات المتحدة لم تلبث أن أمرت منذ سنة ١٨٠٧م بمنع تجارة الرقيق ، بمعنى أنها أمرت بمنع استيراده من الخارج، غير أن عدد الزنوج في أمريكا كان قد أصبح كبيرا لدرجة أن تناسلهم السريع كان يعوض عما كان باتى قبلا من افريقيا.

وحينئذ احتدم الجدل حول مشكلة الرقيق، وأصبحت الدعوة علنية من أهل الجنوب بضرورة وجوده، وفي تطور لمشكلة الرق تغير نظام الأبوة» في «حكومة المزرعة» بعد سنة ١٨٣٠م، وكان نظام الأبوة نظاما ميسرا من حكم السيد لعبيده ، وباشراف شخصى منه ، أما ما تغير إليه وهو نظام الملاحظين»، والذين كانت مقدرتهم العالية في استغلال العيد هي السند الحقيقي لتعيينهم في المزرعة الملاحظة العبيد، فكان نظام غاية في القسوة، والذي على إثره تحطم النظام العائلي انظام الأبوة، وعامل الملاحظين الرقيق بقسوة شديدة، وانتهك من خلاله كل ما يتمتع به الإنسان

من حق طبيعي في الحياة ولقد كشف من تلك المشكلة التطورات التي جرت على نظام ومعدل العمل

وفي الوقت الذي اخدت ولايات الشمال تحرر عبيدها وتمنع الرقيق كانت الحاجة إلى هؤلاء في تزايد مستمر في الجنوب، بل إن الرقيق أصبح الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد الجنوب ، حيث تمارس زراعة القطن وقصب السكر في مساحات ضخمة، وظروف مناخية لم يعند الرجل الأبيض على تحملها، ومع تزايد عدد الرقيق في الجنوب كانت تتزايد الدعوة في الشمال لتحريرهم ولرفعهم إلى مستوى مواطن مساو للرجل الأبيض ومع الوقت أصبح الهدف الرئيسي لسكان الجنوب في مضمار السياسة الوطنية ، هو الدفاع عن مصالحهم التي تتمثل في زراعة القطن، وفي حيازة الرقيق ، ثم تدعيم هذه المصالح والتوسع فيها، وكان التوسع هاما، حيث إن نظام زراعة الأرض بمحصول واحد قد أنهكها وقلل من خصوبتها، علاوة؛ ومن جانب آخر، لحاجة الجنوب لأراضي لإقامة ولايات جديدة تعمل بمبدأ الرق لحفظ التوازن السياسي بينها وبين ولايات والأرض الحرة» أو الشماليون؛ وذلك لاكتساب نفوذ سياسى، يدعم موقفهم في مواجهة الشمال.

غير أن الشماليون المناهضون للرق فطنوا لتلك الرغبة من جانب الجنوبيين ، فكانت لهم إجراءاتهم، نوردها لاحقا، ومن جانب آخر، وفي العقد الرابع من القرن التاسع عشر شنوا حربا شعواء على فكرة الرقيق ، فكانت مناهضة الرق على أشدها، ومن الجدير أن نوضح أن تاريخ مكافحة الرقيق كان قديما، فكانت هناك

حركة لمناهضة الرقيق سنة ١٨٠٧م نتج عنها إلغاء تجارة الرقيق مع أفريقيا، كما عارض بعد ذلك جماعة اخرى تلك المسألة، وإن كانت معارضتهم غير ذات فائدة كونها مسالمة إلى حد كبير، وخاصة في وقت كانت فيه مصانع حليج القطن في حاجة إلى المزيد من الرقيق، غير أنه ومع سنة 1830م كان هناك مظهرا جديدا من مظاهر الإثارة والتحريض ضد استخدام الرقيق ، وخاصة مع انتشار المثل العليا والافكار الديمقراطية، ثم الاهتمام بالعدالة الاجتماعية بين الطبقات، وعلى ذلك جاءت وفي تطرف كبير سنة ١٨٣١م حركة اوليم لويد جاريسون، من ماساتشوستى

، في محاولة لإلغاء الرقيق، وفي جريدته البريتور العدد الأول يناير سنة ١٨٣١م جاء مقاله محاربا بضراوة ذلك المبدأ، ومع ذلك كان هناك بعض الشماليون يعارضون ذلك التطرف ويرغبون في الحل بطريق سلمى مشروع.

على أن تكون الولايات الحرة شماله، وولايات العيد جنوبه، وأما الفريق الآخر فقد افترض ترك المسألة لتحل وفقا لمبدأ السياسة الشعبية، أي أن تسمح الحكومة بتدفق المهاجرين إلى الأرض الجديدة بعبيدهم أو بدونهم وحسبما يريدون، وحتى يحين وقت تنظيم المنطقة وتقسيمها يكون للناس أنفسهم حق الفصل في تلك المسألة.

غير أنه كان لابد من حسم ذلك الأمر وبسرعة، وخاصة مع اندفاع ثمانون ألفا من المهاجرين بحثا عن الذهب في كاليفورنيا، وذلك سنة 1849م، كان لابد للكونجرس من حل تلك المشكلة كلية في كاليفورنيا وفي غيرها، وذلك قبل قيام حكومات منظمة بهما من شأنها مضاعفة تلك المشكلة، ولقد نجح قاضي المحكمة العليا هنرى كلاى في حل تلك المسائل، وذلك دون نزاعات إقليمية ، فقضى – وبعد تعديل من الكونجرس على بعض أفكاره – بالاعتراف بكاليفورنيا ولاية محرم فيها الرق، ثم يقسم ما تبقى من الأرض إلى مقاطعتي نيو مكسيكو وبوتاه نص دون نحوهما الإشارة نحوها إلى تحريم الرق من عدمه بها، واقترح أن تتنازل تكساس عن الجزء الذي تطالب به من نيو مكسيكو مقابل دفع 10مليون دولار. وأن تتخذ الإجراءات الفعالة للقبض على العبيد الهاربين وإعادتهم إلى سادتهم، وعرض كل ذلك باتفاق سنة ١٨٥٠م.

ومع ذلك فقد استمر الغضب في الخفاء، فقانون إعادة العبيد الهاربين أغضب الشماليون كثيرا، ورفض كثير منهم المساهمة في القبض على العبيد، بل ساعدوهم أكثر على الهروب، وراد نشاط حركة الطريق الحديدي السريع، وأصبحت عملياتهم أكثر مهارة وجرأة ، كما أن كتاب هاريت بنشر سنوة الصادر في سنة ١٨٥٢م ساعد في إلهاب مشاعر الشماليين ضد الرق وضد القائمين عليه ، وبحلول سنة ١٨٥4م ازداد النزاع مرارة، وخاصة مع توقع تكون حكومتين قويتين في المنطقة التي تشمل الآن ولايتي كانساس وانبراسكا ذات الأراضي الخصبة، وحينئذ حاول استيفن

دوجلاس، وهو عضو الشيوخ عن ألينوي تقديم مشروع لجعل كانساس ونبراسكا مناطق رقيق، واضح في مشروعه على أن مقترحات هنرى كلاي والتي أجيزت قد نقضت اتفاق ميسورى بتركه ولايتى كوتاه ونيو مكسيكو حرتي في إلغاء الرقيق من عدمه .

ولقد قوبل مشروع ستيفن دوجلاس بمعارضة شديدة، ومع ذلك فقد وافق عليه مجلس الشيوخ، وكان رد الفعل عنيفا، وكانت النتائج خطرة للغاية، ومنها القضاء على حزب الذي أيد مسألة التوسع في الرق، وقامت بدلا منه منظمة قوية هي الحزب الجمهورية، والذي كان مطلبه الرئيسي إلغاء الرق في جميع الولايات. ومما يجدر ذكره أنه قد رشح من هذا الحزب اچول فريمونت الرئاسة الجمهورية، وإن كان قد فشل، لكنه ضم أيضا عددا كبيرا من ناخبى الشمال، وكان منهم ذلك المحامي طويل القامة وهو (إبراهام لنكولن).

واستمرت المسألة في التدهور بتدفق ملاك العبيد إلى المنطقة، ومعهم في نفس الوقت مناهضوه، وسبب ذلك التدفق إلى كانساس صدامات دموية ، وسرعان ما سميت تلك الأرض الجديدة كانساس الدامية»، وثمة حوادث أخرى قربت من صراع محتوم بين الشمال والجنوب، وكان أبررها قرار المحكمة العليا في قضية «دريد سكوت، وذلك سنة ١٨٥٧م كان دريد عبدا من ميسورى وند غادرها. وبعد معيشة طويلة في ولايتي ألينوى ووسكنسن- وهما لا تجيزان الرق - عاد إلى ولايته الأصلية، وقد فصلت محكمة يسيطر عليها الجنوبيون في قضية دريد بأنه لا حق له في الحرية ما دام أنه عاد باختياره إلى ولايته، والأهم أن المحكمة أيضا قررت بأن أية محاولة من جانب الكونجرس في المقاطعات لن تجدي، فكان ذلك نصرا هاما للجنوب، حيث أقر بحكم المحكمة المنوه عنه شرعية النظرية أو الفكرة التي تجيز الرق في الولايات والمقاطعات الجديدة، وسبب كل ذلك اضطرابا كبيرا في كل المناطق الشمالية.

رئاسة لنكولن

كان إبراهام لنكولن من مواليد الغرب الأوسط، وكان يمتار من بين زملائه المحامين المشتغلين بالسياسة بمحاربته العنيفة للرق، فكان ينادي بأن كل تشريع وطني يجب أن يقوم على مكافحة هذا النظام. وكان يطالب بمكافحته ليس فقط في المناطق الجديدة وإنما في جميع أنحاء الولايات المتحدة، ومنذ سنة 1858م بدأت سلسلة من المناقشات العلنية، مع الشيخ استيفن دوجلاس، حول قضية الرقيق، وكان لنكولن مرشح الحزب الجمهوري عن ولاية ألينوى لمجلس الشيوخ، بينما كان خصمه مرشحا الحزب الديمقراطي، وبالرغم من خسارة مرشح الجمهوريون، إلا أن مناقشته مع خصمه ودعوته لتحرير الرقيق بقوة وإخلاص جعلته أحد أبرز زعماء البلاد وأقوى المرشحين لرئاسة الجمهورية.

وفي سنة 1860م قدم ترشيحه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري، أما الديمقراطيون فقد انقسموا على أنفسهم وقدموا مرشحين هما: دوجلاس من الشمال، وبركندريبج من الجنوبيين المتعصبين لنظام الرقيق، ولم يكتف الجمهوريون بجعل الرقيق أول بنود برنامجهم الانتخابي، بل أضافوا إليه المطالبة برسوم جمركية مرتفعة لضمان الحماية للصناعة، وتعهدوا بتوزيع الأراضي على السكان دون مقابل. وهذه أمور كلها معارضة لمصالح الجنوبيين ورغباتهم، ولذا فقد كانت المعركة عنيفة للغاية، وكان يبدو أن نتيجتها يتوقف عليها مصير الاتحاد ووحدته، إذ كان من المعروف أن الجنوب لا يمكن أن يقبل بشخص لينكولن كرئيس للدولة، ولا ببرنامجه الانتخابى كمناهج عمل الحكومة . بل إن الجميع كانوا يعرفون أن ولاية كارولينا الجنوبية، ستعلن انفصالها عن الاتحاد إذا فاز مرشح الجمهوريون.

وفي الانتخابات التي جرت في 4 اذار سنة 1860م فاز الرئيس لينكولن بأغلبية ضئيلة، ولم ينل أكثر من أربعين بالمئة من الأصوات، كما أنه لم يحصل على أصوات أي من الولايات الجنوبية، ولعل السبب الأساسي في فوره يرجع إلى توزيع أصوات الحزب الديمقراطي بين مرشحين، ولقد أدرك الجنوبيون وبصورة خاصة دعاة المحافظة على الرقيق وأنصار حقوق الولايات المغزى الحقيقي لانتخاب الرئيس الجمهوري الجديد باعتبار أنه لم يكن قد مر زمن طويل على تصريحه الذي أكد فيه

على رغبته في تحرير الرق وفي المحافظة على وحدة البلاد في نفس الوقت. لقد أدركوا أن الشمال بتأييده وانتخابه للرئيس لنكولن إنما يعبر ذلك عن تصميمه الأكيد على وقف انتشار الرقيق في الأراضي الجديدة، إن لم يكن على تحريمه من كل أراضي الاتحاد. حلف الولايات الأمريكية لقد استقبل انتخاب الرئيس الجديد بالترحيب الكبير في ولايات الجنوب؛ لأنها رأت فيه فرصة مناسبة تتحرر فيه من ارتباطها القديم بالاتحاد الذي لم يعد يؤمن لها مصالحها كما تريد هي وكما يريد سكانها.

وكان أن أخذت زمام المبادرة كارولينا الجنوبية، وأعلنت في سنة 1860م في مجلسها التمثيلي، وبإجماع الأصوات أن الاتحاد القائم بين كارولينا الجنوبية وباقى الولايات تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية قد انحل بهذا القرار، ولم تلبث أن تبعتهاست ولايات أخرى هي (چورچيا، ألاباما، فلوريدا، مسيسبي، لويزيانا، وتكساس) وقبل أن يتسلم الرئيس الجديد صلاحياته عقدت الولايات السبعة مؤتمرا في مدينة مونتجمري (ألاباما) وأعلنت في 8 فبراير سنة1861م انضمامها في اتحاد جديد يعرف باسم حلف الولايات الأمريكية وانتخبت الولايات الجديدة رئيسا لها – وزير حربية الولايات المتحدة السابق، وبطل حرب المكسيك – چيفرسون دايفيس لرئاسة الدولة الجديدة

وفي 4 مارس سنة1861م أعلن الرئيس لنكولن في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تسلمه سلطات الرئاسة رفضه الاعتراف بالانفصال معتبرا إياه باطلا من الناحية القانونية، كما أنه أظهر مرونة كبيرة ورغبة في المصالحة إذ قال: أنه يقصر معارضته فقط لنظام الرق في الأراضي الجديدة، وإنه يقبل به حيث يوجد فعلا، وقد ناشد الجنوبيون بالعودة عن قرارهم والبقاء في الاتحاد، كما تعهد بالا يعمد إلى القوة إلا إذا استعملها الجنوبيون ضد حكومة الاتحاد

وعمل الكونجرس أيضا بوسائل مختلفة على إعادة الجنوبيون إلى الاتحاد، إلا أن هؤلاء باتوا يعتبرون أنه من المستحيل التعاون مع الرئيس الجديد وحزبه الجمهوري، وكانوا يصرحون أنه إذا زال نظام الرقيق فإن الشمال سوف يطغى على الجنوب

سياسيا واقتصاديا . كما أن كون المنطقتين واحدة زراعية والاخرى صناعية جعل لكل منها مصالح أساسية لا يمكن التوفيق بينهما.

الحرب

وبعد الانفصال بقيت هناك حاميات فيدرالية بالقرب من مرفي شارلستون الجنوبي، في حصن فورت ستر، وكان عدد أفرادها يزيد على ثمانين رجلا، وأما حاجة هذه الحامية للمؤن فقد أمر الرئيس الجديد بتموينها بالأغذية فقط دون الأسلحة، إلا أن الجنوبيين اعتبروا هذا عملا عدائيا فأطلقوا في ١٢نيسان1861 نيران مدفعيتهم على الحصن مما جعل خاميته تستسلم بعد يومين فقط، وبدأت الحرب فعلا. وعقب هذا الحادث ارتفع عدد الولايات المنفصلة إلى أحد عشر إذ انضمت إلى الجنوبيون ولايات (أركنساس، كارولينا الجنوبية ، فرجينيا، ومسيسبي).

وقد أجبر التصرف الحربي الشمال على التخلي عن مساعيه للمصالحة والاستعداد الفعلي للحرب، ذلك أن الشمال لم يكن في الأساس متحمسا لمحاربة الجنوب، بل إن بعض الفئات كانت ترحب بهذا الانفصال باعتبار أنه يسمح بإلغاء الرقيق نهائيا في الشمال، وفي أراضي الغرب التابعة للاتحاد، كما أن فئة الرأسماليين كانوا يعارضون الحرب باعتبار أنهم كان لهم ديون في الجنوب تزيد على مائتي مليون دولار، إلا أن تصرف الجنوبيون الحربي وإنزال علم الاتحاد من على الحصن قضى على كل تردد في الشمال وباتت الحرب مطلبا قوميا وطبيعيا، على أثر حادثة فورت سمنر دعا الرئيس لنكونن جيشا من 75 الف من المتطوعين لإخماد الفتنة وتثبيت سلطة الاتحاد، وقد لبث الولايات الشمالية نداء الرئيس بقوة وحماس، وكذلك فعلت الولايات الجنوبية فأخذت تجهز الجيوش وتستعد للحرب بناء لدعوة رئيسها.

وإذا نحن استعرضنا إمكانيات الفريقين نجد أن الشماليين كانوا منذ البداية اوفر قوة وإمكانيات، كان الشماليون يسيطرون على ثلاث وعشرين ولاية يقطنها حوالي عشرين مليونا من السكان، وكان الشمال يسيطر على الغرب الأوسط التي بقيت على ولائها للاتحاد، وكانت هذه المناطق على درجة كبيرة من الأردهار الصناعي وكانت تضم

بصورة كبيرة مصانع تؤمن حاجيات الحرب، وفيها شبكة واسعة من الطرق اللازمة لنقل هذه البضائع.

أما الجنوبيون فكانوا يسيطرون على أحد عشر ولاية تضم عشرة ملايين من السكان منهم ثلاثة ملايين من الزنوج والعبيد. وكان الجنوب يفتقر إلى صناعة مزدهرة وإلى مصانع السلاح، فكانت أكثر أسلحته تأتيه بواسطة التهريب من أوربا، وبالرغم من ضعف الجنوبيون، فقد كانت لديهم عوامل ساعدتهم على الصمود، ذلك أنهم كانوا يحاربون في أراضيهم وبالتالي فإن خطوط مواصلاتهم كانت قصيرة، ثم إنهم بحكم عملهم كمزارعين كانوا أقدر على تحمل الحياة القاسية والحرب.

موقف ألدول الاوربية من الحرب

منذ إعلان الانفصال سعي الفريقان لاكتساب ود أوربا وتأييدها، فالجنوب علق آمال كبيرة على اعتراف أوربا باتحاده الجديد. وقد حرص بصورة خاصة على تأييد إنجلترا واعترافها، وذلك أن الجنوب الزراعي كان يعتمد على مصانع إنجلترا في كل ما يحتاجه من المصنوعات والأسلحة الحربية. ولذا فقد ركز الجنوبيون جهودهم حول إقناع إنجلترا بتأييد قضيتهم. وقد انقسم الإنجليز إلى فريقين، فرجال الدولة والصناعيين ورجال المال والفئات المثقفة كانت رغم معارضتهم للرفيق تحميل النصرة الجنوب لاعتبارات عديدة منها رغبتهم في الثأر من هزيمتهم في حرب الاستقلال وإضعاف الولايات المتحدة بتقسيمها إلى دولتين فلا تعود دولة كبرى تزاحم المصالح البريطانية في أمريكا والبحار ، ثم إن رجال المال والصناعة كانوا يرون في الجنوب إذا استقل سوقا واسعة البضائعهم ولاستغلال رأسمالهم بعيدا عن مزاحمة رجال المال والأعمال الشماليين. أما الرأي العام البريطاني فكان بصورة عامة يعارض الحرب، ويؤيد وحدة الأمريكيين لدوافع إنسانية ككرهه النظام الرقيق، ثم لكون الحرب الأهلية قد أدت إلى البطالة بين عمال النسيج في بريطانيا. وحتى سنة ١٨٩٣م كانت بريطانيا مترددة في اتخاذ موقف معين تجاه الحرب الأهلية الأمريكية، وكل ما فعلته هو أنها اعترفت للجنوبيين بحقوق المحاربين. وبعد انتصارات الشماليين في يوليو سنة ١٨٩٣م أقلعت بريطانيا عن كل تفكير في الاعتراف باستقلال الجنوب.

أما فرنسا التي كانت تستهلك كميات كبيرة من القطن الأمريكى، فكانت تعرف على قضية الجنوب رغم عدائها الشديد لنظام الرقيق، وكل ما أقدمت عليه فرنسا هو أنها اعترفت للجنوبيين بحقوق المحاربين، كما أن نابليون الثالث حاول أن يدفع أوربا لتدخل جماعي في العالم الجديد، إلا أن اقتراحه لقي معارضة شديد من إنجلترا وروسيا.

وهنا يجب الإشارة إلى أن تطور الأوضاع في أوربا أثناء الحرب الأهلية الأمريكية طرح على بساط السياسة الأوربية سلسلة من المشاكل الهامة جعلت دول أوربا تحول اهتمامها نحو مشاكل القارة بصورة خاصة، وأبرز هذه القضايا قضية الوحدة الإيطالية ١٨٩٢م، وما طرحته من مشاكل في إيطاليا، وقيام الثورة في بولونيا ١٨٩٣ م. أما نابوليون الثالث فقد بات أكثر اهتماما منذ عام ١٨٩٣م بتثبيت دعائم عرش صديقه الإمبراطور مكسيميليان في المكسيك.

نتائج الحرب

قوانين تحرير الرقيقه

لقد تم تحرير الرقيق على مراحل، فقد أصدر الرئيس لنكولن في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٢م إعلانا بأن جميع الأرقاء في الولايات المتحررة أو الأراضى الخاضعة لها سيكونون أحرارا ابتداء من يناير ١٨٩٣م وبعد هذا التاريخ أخذت بعض الولايات تصدر بواسطة مجالسها التمثيلية قوانيين تحرير الرقيق .

وفي 18 كانون الاول سنة 1865 وافق الكونجرس الأمريكي على التعديل الثالث عشر للدستور الأمريكي الذي قضى بتحريم الرقيق في جميع أراضي الولايات المتحدة الأمريكية

تفصيل ذلك أنه كانت المهمة الأولى للشمال المنتصر هي تقرير حالة ولايات الجنوب المنفصلة ، وقد وقع ذلك العبء على عاتق «أندرو جونسون، نائب الرئيس لنكولن، والواقع أن لنكولن وتحسبا لتلك الظروف كان قد أعد العدة لذلك، وكان الرئيس لنكولن يرى أن الولايات الجنوبية هي ولايات قد غرر بها عدد من الفاسدين

الخونة، وقد تحدوا سلطة الاتحاد، ومن ثم كانت تلك الحرب ذات دوافع فردية، وقد وجب لذلك الاقتصاص ممن هم وراءها وليس من الولايات كلها.

ومن ثم وفي بلاغ صدر عنه في سنة1863 أوضح أنه سيعترف بشرعية حكومة أية ولاية يؤلف فيها (١٠) من ناخبي سنة 1860م حكومة تخضع للدستور، وتطيع قوانين الكونجرس وقرارات الرئيس، وكان الكونجرس قد رفض هذا المشروع، وتحدي حق لنكولن في معالجة تلك المسالة دون الرجوع إليه، ذلك أن الكونجرس كان يرغب في معاقبة الولايات المنفصلة، ورغم ذلك أقام لينكولن . حتى قبل أن تنتهي الحرب – حكومات في الولايات التالية: فرجينيا، تنيسى، أركنساس، ولويزيانا .

من جانب آخر كان للكونجرس قراره في معالجة واحدة من المسائل الرئيسية ، وهي حالة الزنوج المحررين، فأنشأ في مارس سنة 1865م (مكتب التحرير)، والذي كان عليه أن يتولى الوصاية على المواطنين الزنوج وتوجيههم نحو إعالة أنفسهم بأنفسهم، وفي ديسمبر من نفس العام صدق الكونجرس على التعديل الدستورى الثالث عشر والذي ألغي به الرق. وفي صيف سنة 1865م ومع بعض

التعديلات الطفيفة تابع أندرو جونسون مشروع لنكولن وكان الآتي:

1–عين بقرار منه حاكما لكل ولاية من الولايات الجنوبية .

2– أعاد ثانية الحقوق السياسية لكثير من أهالى ولايات الجنوب عن طريق سلطته في إصدار العفو.

٣– عقدت المؤتمرات في كل ولاية بين الولايات الجنوبية السابقة لإلغاء

قرارات الانفصال ورفض ديون الحرب، ثم وضع دساتير جديدة .

4 – وتطور الأمر إلى انتخاب حاكم لكل ولاية بواسطة الأهالي، ثم انتخاب

مجلس تشريعى. وقد تقرر أنه حال ما يوافق المجلس التشريعي للولاية على التعديل الدستوري عترف بقيام الحكومة المدنية فيها واعتبار الولاية ضمن الاتحاد الفيدرالي ثانية.

5 – وقد تمت العمليات السابقة كلها بحلول نهاية سنة ١٨٩٩م مع استثناء يسير، وهو أن تلك الولايات لم تكن قد استعادت مركزها السابق تماما كما كان من قبل، حيث إن الكونجرس لم يسمح حينئذ بإدخال شيوخها ونوابها في مجالسه في واشنطن، وكان هناك راى معاقبتهم وعدم إعادتهم إلى تلك المجالس.

على العموم في الشهور التالية أخذ الكونجرس في وضع خطة لنعير الجنوب ، تختلف اختلافا كليا عن تلك التي بدأها لنكولن واستكملها جونسون.

صدر بعد ذلك التعديل الدستوري (رقم ١٤) والذي قوبل بمعارضة شديدة من جانب المجالس التشريعية للولايات الجنوبية باستثناء تنيسى، فكان ذلك التعديل بنص على أن الجميع الأفراد الذين ولدوا في الولايات المتحدة أو جنسوا بجنسيتها وخضعوا لتشريعاتها هم مواطنون أمريكيون ويعتبرون مواطنون للولايات التي يقيمون فيها».

وفي مقابل تلك المعارضة، وفي قانون التعمير لسنة ١٨٩٧م قسم الكونجرس الأمريكي الجنوب إلى خمس مناطق وضعها تحت الحكم العرفي، متجاهلا الحكومات المدنية التي تأسست في الولايات الجنوبية؛ ونص القانون على إمكان التخلص من ذلك الحكم العسكري الدائم، وذلك فيما يخص الحكومات المدنية التي تشكلت وأقسمت يمين الولاء، وذلك بعد موافقتها على التعديل رقم (14) ومنحت الزنوج حق الانتخاب، وتوالت القوانين بعد ذلك، القانون رقم 14 وصودق عليه ، والخامس عشر في سنة ١٨٧٠م وصودق عليه، وكانت كلها الصالح الزنوج وطبقا لقانون التعمير لسنة ١٨٩٨م انضمت ولايات أركنساس وكارولينا الجنوبية، ولويزيانا، وچورچيا، وألاباما، وفلوريدا إلى الاتحاد، ومن الجدير بالذكر أن الزنوج سيطروا تماما على المجالس التشريعية في لويزيانا، وكارولينا الجنوبية ، والمسيسبي، كما أن باقي الولايات المذكورة أعلاه كانت سيطرة حكام وشيوخ ونواب الشمال واضحة فيها تماما، وهو ما دلل على مدى تطويع الحكم في الجنوب لصالح الاتحاد

و كان الجيش الشمالي ما زال قابعا ومتمركزا في الجنوب التطبيق سياسة التعمير المفروضة منذ عهد لنكولن، ولم يستقر الجنوب حتى تم سحب الجيوش الشمالية في سنة ١٨٧٧م، غير أنها تركته وهو خراب يسوده الانحلال الخلقي والفوضى